يمكن ان يؤدي، في المستقبل البعيد، الى احياء الجبهة الشرقية ضد اسرائيل. لكن هذه نبوءة سابقة لأوانها» (يعقوب كروز، **المصدر نفسه**).

وخلافاً لوجهات النظر، التي تقول ان الاسد خرج رابحاً من القمة العربية، رأى الصحفي دان افيدان «ان القمة اظهرت للعالم هبوط مكانة الاسد، الذي أُعتبر، طيلة السنين، الزعيم الأقوى والأعنف. فلم يعد الاسد يملك القوة للضغط على المشاركين في المؤتمر لمواصلة سياسة عزل مصر، وقد استطاع، بصعوبة، الحؤول دون اتخاذ قرار يدعو الى إعادة مصر للجامعة العربية. ولا شك في ان هبوط مكانته هي نتيجة لضعف سوريا الاقتصادي واعتمادها الضخم على المعونات المالية من دول النفط العربية» (**دافار**، ١٣/١١/١٩٨٧).

منظمة التحرير الفلسطينية

اختلفت التقويمات حول مكانة م.ت.ف. في اثناء المؤتمر، وعقب صدور قراراته. فهناك من اعتبر انها خرجت رابحة؛ وهناك من رأى عكس ذلك؛ وهناك من قال ان «الامور ليست واضحة بالقدر الكافي بالنسبة الى القضية الفلسطينية» (بنحاس عنباري، **عل همشمار**، ١٢/١١/١٩٨٧).

وفي هذا المضمار، ارتأى احدهم ان مقررات القمة تشكل مكسباً للقضية الفلسطينية، وصيغة م.ت.ف. لا تزال قائمة، وان قمة عمان أكدت «ان السلام في المنطقة لن يتحقق الا بعد استرداد الاراضي العربية كافة، وفي مقدمها القدس، واسترداد الحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني، وحل القضية الفلسطينية، بكامل أبعادها... ويمكن ان نلاحظ، هنا، وبشكل واضح، ان اقتراح م.ت.ف. هو الذي يسري في هذا السياق، حيث قيل ' ان الجهود التي تبذل على طريق السلام تتم، فقط، في اطار الشرعية الدولية وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة' . وهذا هو الفرق الجوهري بين الاقتراح الاردني، الذي يستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، وبين اقتراح م.ت.ف. الذي يستند الى قرارات الامم المتحدة كافة... والأكثر من ذلك، يميّز بيان قمة عمان، طبقاً لاقتراح م.ت.ف. بين الاراضي العربية وبين الاراضي الفلسطينية، للاشارة الى ان حسين ليس له أي حق في التحدث عن مبدأ السلام مقابل اراضٍ، لأن ليس له أي حق او ملكية، لا في الضفة الغربية، ولا في قطاع غزة، التي تعتبر أراضي فلسطينية... وبعد ذكر هذه الشروط كافة، فضلاً عن صيغة عدم التنازل عن أي شبر واسترداد كامل الحقوق، يكون الزعماء العرب على استعداد لتأييد عقد مؤتمر دولي للسلام. وهذا، أيضاً، طبقاً للشروط التي تُعتبر جزءاً لا يتجزء من موقفهم، وهي ان يعقد المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة وتحضره الاطراف المعنية كافة، بما في ذلك م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، على قدم المساواة مع سائر الوفود» (عوديد زراي، **هآرتس**، ١٥/١١/١٩٨٧).

وفي هذا الصدد، جاء في افتتاحية «هآرتس» (١٣/١١/١٩٨٧): «ان ياسر عرفات يعتبر من بين المستفيدين من مؤتمر القمة. حقاً، ان المؤتمر امتنع، فعلاً، عن التصديق من جديد على قرارات قمة فاس، وعن المطالبة باقامة دولة عربية ـ فلسطينية ذات سيادة، لكن الملك الهاشمي الذي أوقف التنسيق السياسي مع م.ت.ف. في شباط (فبراير) ١٩٨٦، رأى ان يستقبل عرفات، الآن، ويعده باستئناف هذا التنسيق. وعلى أساس هذا الوعد، ينبغي النظر الى قرار المؤتمر، الذي يؤكد ان الوسيلة الوحيدة للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة، وبالطرق السلمية، لانهاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي، هي المؤتمر الدولي، الذي سوف يعقد على أساس قرارات الأمم المتحدة كافة... وباشتراك م.ت.ف. على قدم المساواة مع بقية الوفود».

وفي سياق التطرق الى مكاسب م.ت.ف. من القمة، كتب الصحفي موشي زاك، انه على الرغم من ان المؤتمر اعلن نبذه للارهاب، حيث انضم ياسر عرفات الى هذا القرار، إلا انه «يوجد لعرفات ترخيص للاشتغال بـ ' الارهاب' ، وذلك من خلال إعلان القمة، الذي دعا الى تأييد النضال ضد الاحتلال الصهيوني» (**معاريف**، ١٢/١١/١٩٨٧).

وفي المقابل، كان هناك من رأى ان م.ت.ف. خرجت خاسرة من القمة. وعلى سبيل المثال، أشار يشعياهو